اى قبل بعده وفوق وتحت وباقى الجهات الست ظاهر لا يكون نصبه مع
الموت بالاضافة اليها بمعنى ان كونه قبل بعده الخ الا بالنسبة اليها
ان غاية المضاف فى ظاهر المضاف اليه فلذلك اضيفت اليها فيه جهتين اى ان
قبل بعده وفوق وتحت فى باقى الجهات الست ضمن ان يقبل بعده فوق وتحت
وباقى الجهات الست وايضا الظاهر متحد فى عند كذلك وعند مردود وما فهم
من المعنى للام والعارض من الاسماء شعر نوالبنى اللازم والعارض
من الفعل فعل بمعنى اللازم من الافعال الخاص والاخر غير اللام والظاهر
بمعناها فسبق واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه موضوع لوجوب اجابة
والبنى العارض من الافعال المتعدى لا مطلقا بل اذا اتصل به اى المضاف
نون شرعامة السماعية او كانت او خاطبة او اذا اتصل به نون
الكاكيد مخففة كانت او مشددة قوله يختص بالتاء والياء مثال المضارع الذى
اتصل به نون غير شامة السماعية غايبة كانت او خاطبة قوله اهل يتعلق بالتنبيه
والتحقيق مثال المضارع الذى اتصل به نون الكاكيد مشددة قوله اما ان كان بناء
عند اتصالها بها عارضا لا موجب بدونها بالشبهة وجه المغايرة
قدمه واما بناؤه عند اتصال النون المكسورة فلانه موجب سكونه فاقيم
للمعنى الاتصال ويتعذر الاعراب لكون الاعراب يتبع ثبوت الكلمة فاذا سكن
لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا واجاب عنه الى الاعراب التقديرى انا

يكون نون الجمع والاصل فى الافعال الستة وجه اخر فى بنائه عند
اتصال النون وبه الشعارات الاصلية الافعال المضارعة البناء كما
سلف اى وارتبة الكاكيد بالفعل فى المضارع بناؤه عند اتصال النون الكاكيد مطلقا
فلانه اذا كان الشبه بالفعل فى الفعل وهى ظاهر اللفظ ثلثة كاين موجودا
اخر وبناؤه عند اتصال نون الكاكيد وهذه انه لو اعرب ولا خلو ان
توسب ما قبل النون او الى النون والكسر الى الحرف منها اى قبل الاخر
فلو استاء وقع الاعراب فى وسط الكلمة اما الاول فظاهر وهو الاعراب
بالحركة لتوسط النون واما الثانى فوجوه منها ان الحروف الاعراب
وان كان بناؤها لاجل الاصل لا لاجل الحاجة الى الوقف من الاعراب والاجتناب
هل الجملة الطلبية مع قوله وبنى غايات اى بنى الغايات
ما يقول ان يقال عند الاضافة المعنوية والكاكيد بصيغة الجمع ولا كاكيد
وقوله وبنى الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة والمضاف الى اسم التام فالمبنى
كواسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة والمضاف الى اسم التام
زيد ضرب عمرو لمن وعامل بيده واحترز بالمضاف عن الاسم الذى لا يجاوزه
عمرو زيد

A.Ü.
ILAHİYAT FAKÜLTESİ
KÜTÜPHANESİ
Envanter No. 47286
Yer No. 37.114

ومنها الزمن نحو الحركات ما لا يدل على الحدث الا بطريق التضمن والمعنى
بطريق الجزء من هذا الاسم كما في قولك اجاب مرة في الاسماء والافعال كما في زيد
وان قرب اضرب فان عامل في زيد وقرب ظرف بالمعنى مفعول فيه والفعل
الحاضر يؤكد الفعل الضمائر مفعول فيه قولك والعاملة كما تجب زيدا فان
قرب عامل في زيد والا لكان مفعولا فيه فتعين ان الفعل المضارع فانه يدل على زمن فيه
فاتم فانه يدل والا لم يكن كلاما ثم يجوز الفصل اضافة اذا قرب زيدا فان اقرب حيوا
لزيد ويدل فيه واخر تعبير الكلام من الامر بالكلام فانه يدل على زمن فيه
المقتضية صيغ الامر الاسماء كحواين تجلس جلس وفيه فتح الحرف فانه يدل
ولا يدل بها في الخبر انما الا انا استثناء من قوله الاسماء المقتضية
خلوها في الاسماء المقتضية فيدل ولا يدل فيها الا انا فانه يدل فيه
لقوله انا حاتم وانا اخذ وانا اكتب فان انا جازمة لتعدوا ما لا يدل
ولقد نوا ضربه انا ولم يلزم الدور لاختلاف محلها وقد قيل ان قوله انا في
المستثناء من قوله الاسماء المقتضية لمنع ان اي الاسماء المقتضية تمنع
المضارع وقد ثبت النقض بالحرف الا انا فانه يقبل وان تقيد منع لكن
انما لا لان بالاسماء الاسماء الاقرب فانهم يسمون المضارع اذا
اتصل به نون جماعة النساء مطلقا ونون التاكيد لكن لا يدل بذات الاصل بان
لو الفعل المضارع البناء واذا لكل ما يدل عليه مرة والمقتضية فيها جزء ويدل بها اي

من بعض الكلمات ما لا يدل والاسماء الاول يدل مرة المعلوم والمعلوم على
مرة المجهول مثال على هذا المعلوم الاول من نحو مثل الحروف العلل
والاستفهام والمضمر كونه كما لهما الملك ذات الحكم اول و
للمضمرات ملف على غيره العوامل لا على الحروف يتوقف بالتاء فتحا
ما لا يدل ويدل نحو قولا جاهل للمضمر فتحن انه غير واضح متوقفا لانه لا يعطف على الظاهر
باذ لا يجوز معموله الا ان يكون عاملا له الا المعمول الفعل الا الفعل الا ما
فالايب في ان كل مضمر عامل ما اكلهم الثيلم فانه لعمل اما نحو
لضمير من رجل ذب وضربوه وهي الآلة واضح نحو هم او فاعلية والعامل عدم
لضمير من الاحرف ما اوجب كون الحركة على وجه مخصوص لعلها او تقديرا
ومقول اوجب وله كون وفاعلية مهملة موصول وتجاوز لجهة اول على جهة
متعلق بقول كون اعلم ان العامل فيه المتفق للاعراب لان المفعول له
ما يوجد لحكم فانه له وحيث لم يا صالحة لقوله الاعراب كالعامل فيه
المفعول له والا فانه والعامل ما اوجب الاعراب متعين تقديره عامل
حروف موجب كون اخذ يدل على وجه الحركة والا كان ما اوجب لم يقدر
الفاعل اوجب بتوقع العامل المعنوي والعامل عدم قرينة الاول لفظي
الخلو معنوي والمعنوي اي العامل اللفظي قرينة الاول قياسي وهو الذي
العامل اللفظي الخاص ما صح ان يقال فيه قرينة كذا ما قرينة كذا فانه

مدة الوصل كو كسي شيخ فاذا بينته للمتنبي قلت الشيخ بضم الواو والتاء وبفتحها
عاظم الواو لانهم لو اقتصروا عليهما فقالوا الشيخ وقع الالتباس بالامر
عند الوقف وكحال الذي كو قولهم الاستخرج وان السين زائدة لهذا قولا ان
فالعلامة ضم الاول وكسر ما قبل الآخر كو قولهم اضرب الاخر والاول ولا يتبع الآخر
اعلالا ولفظ انهم لو اقتصروا عليه لالتبس الامر فان ضرب الافعال يشبه المضارع
الجهد والمضارع واحالة فلانهم لو اقتصروا على مرجع قبل الآخر لعلم ان مثل
علم مبني للمفعول وتخرج الشيخ اي الجملة والفعل الى المفعول الكل كو
داخل درهم زيدا ان الضاربي الى الاول الاول الا مفعول الفاعل او الاول ما
اي اخذ درهم الا قبضت هذا الشيخ بمن مولود والجملة والمفعول
الكل كو زيدا والفعل المفعول الكل الا في باب حسب فان اصاد حسب ظ
المفعول الكل غير جائز لان الكل الا في الباب جزء فاضافته فلا يضاف اليه ملزم ان يكون
جزءه خلاف لان الاخباري فاذا جاز اضافته الى الكل الا في باب حسب ان اضافة
من اضافة الجزء اجاز وظننت زيدا قائما ثم تقلم زيدا الا رايت وكون
المفعول هو القيام فيه وهم مفعولت زيدا الخامل ثم اخرى زيدا الخامس
الى قبله مثل قلنا ان الكسائي مثل قوله ابن الانباري وتنصب المفعول عنه
على قرينة الاول جائز والكافية تاخير الى منصوب المفعول الخاص بعده احدا المنصوبين
واذا كان المفعول من المنصوبات الخاصة صدر الخاص لانه اذا المفعول ولو فاذا كثر

عطف على يدوهما

الكاف في اقامة المفعول الاول مقام الفاعل كقولهم اعطيت والمفعول الثاني ما خوذا والاخذ اولى ان يقام مقام الفاعل فيه نحو ما عطا معنى

لانه اذا بلوغ المقدر جاز الاقامة المفعول الاول جاز بلوغ المفعول به

سيوان ظلام ازدحا رايت الخاص الاول في الحالة وقت الحالة ميتان على عالم الامر
والنهي وثياب تجد ون بعض الشيء وعن الشيء الاول اول الكل لان الغير مرض في الشيء
الاشياف دون الشياف الدخاول والثاني تمامي وهو اي العامل الشكلي
اصمان خارج ان يجاذ فيه جهلا يجعل كما وجهلا يجعل كما وليس ك ان يجاذ
خالك تكون ان الباجة او فعلا لم يجزم ان العامل المقصود في مرض وموضعان
شاذا الحق فانتي من الحب الاول خرس في الحب الثاني فقال كالحب الحاد
في بيان العوامل اللفظية المحاسبة والنظائر الى به تقدم على الحب الثاني
عقوله وقد اتفقا الحكمة لانه اوجان الحكمة وبالجهة هي مستحق الحكم والتقدم لانه
الحكم يكون الحكم وقد ما الحكمي وهو الحكم وغاية يجري الحاجبان الاول فهوان
الحكم جاج فالكاتبين مخصوصا مثلي دون شرط والكل بما لان فرقهم
تصور من وقع الحكم كما فهوان فان نفس تصور والمنتهى من وقع الحكم
فيه تكون الحكم وغاية الكتبين لان كلا منهما لا يختص بما ورد دون ما ورد وآخر
بيان الحكم فهوان فيه الحكم وجاج فالكاتبين مخصوصا مثلي دون شرط وهو
مانع نفس تصور من وقع الحكم كما مر فان نفس تصور والمنتهى من وقع
الحكم مخصوصا فيه الحكم وغاية الحكمي لان كلا منهما مختص بنوع دون شيء اذا
مختص فهوان فاعلم ان الكلي مقدم على جزئي كلوجه جزء الجزئي على الكلي فهو
مقدم على الكلي وما دام الكلي مقدما على الجزئي يكون جاهلا ينبغي ان يكون مقدما

اي الحقائق

كما في الحقيقة

ان ما يقول الفاعل هو الذي يقال المفعول به كما هو من قبل ان المفعول به انما يقال
وجهان المفعول به فاعل فعل فعل الفاعل وقد اوقع بالمفعول به الفعل والاصل فيه اذا اريد
قلب طرح معنى الفاعل جعلت زيدا واوقعت وجه وجه فان عدت الافعال
ليست واقعة من زيد حتى ما يقابل فيقول ان تقول المفعول به صرح ان واوقعت
فيه فليس منه في زيد حتى قد زيد قد زيد ضربته فان الضرب وقع عليه من الناس مفعول به
وجب عليه ان يقول له انما ان الضرب وقع عليه الصلة تابع على غيره
وهو مفعول به فلا يكون زيد في مثل ما يقول مفعول به وثانيا الفعل اذا كان اكثر
من المفعول به كان فاعله يعني الافعال المتعدي تعريفا تعدى وتعلقه بالمفعول
فلا في الاما وجد فيه الاباء فالمحكوم زيد لعمرو وتعريف الطرس هو فاعل كذا
في التنزيل والمشتغل الواس بشيئا واعلم ان الفرق بين ضمير عن الاصل اذا الاصل
في فاعل ونسبه وتعريف الفرس هو فاعل والمشتغل الواس بشيئا فالمحكوم زيد وهو
تعريف الواس والمشتغل بشيء فالمعنى فاذا قيل فالمعنى للمبالغة واما العالم
فلان وكم اشيء مجملا ام فهم معقلا ام في الحكم من ان يكون مفعولا اما
التوكيد فانه يفيد ركيكه بالنسبة مرتين للاجمال والتفسير فانا لكم الخصوص
وهو الخاص من المفعولات فانه يعني الافعال لا ادا اي يحتمل المفعول
اي بالكون الثاني فعال العدد داخلي يكسى ادمي كان وحمار والاصح والاحق
دخل دباب دخال دخاوية وما انتال ومابرح وما دام وليس فان قيل
فالمفعول

كيف جعل تحته المنصوب من تحول العوامل الفاعلية الجملية بالفاعلية عاملة معاني كان
عاملا الافعال الناقصة في معاني بجوابه فتراد حق الجمع المنصوب من مفعول المفعول الثاني
مفعولا من مفعول الثاني حتى يجيء وما كم بهذه الجام المنصوب المفعول العام مخصوص
في نفسه الاول للعقود والحال للفعل وهو والثاني بالمفعول الدراري المفعول به والحال
حالي اما الاول ان الجد كل وصل مفعولي كان او لا ان يجب مقصود لو ما كان
وهو المقصود مما اوجده واما موجود اوجده واما اجتمع الجمع بالاية على اسم
مجاوبة على الفعول وهو مايد يل على آخر فاول على الفعل فالمفعول به
عمرا وثالث الحكم وهو ضربته ضربته فضربته يدل على مثال الفعل عدد ما الضرب وهذا
اكثر وهذا الوجه وحال المعرفة ضربته الضرب الذي ضربه واعلم يكره اثنا الجور
الكره الكف واعلى المنصوب الجمع وكذا بغير المعلوم كان يعني المفعول الفعل اي
يغير الفعل وثانيا يجوز جعله موصوفا فان ضربته يخص موصوفا وهو يجب
بالاتيام مقام المنصوب فاذا كان آلة الضرب مسوسة والدليل على ان ليس مقصود
انه يعني ولو كان مفعولا لما فتى يجيء فاذا يجيء على انه ليس مقصود والمفعول به
واعلم يوقف المفعول فيه فاذا لفظ المفعول فيه من الدلالة على التنوين لان الالف
واللام اذا دخلا على اسم الفاعل والمفعول اسكون يعني الكاف كان قابل الذي نحو الذي
فهذا فاعله لو قرن الزمان والمكان فليس للتوسع لو ورد ما مقصودا لوجه
يعني المفعول فيه على قدرين ظرف زمان وظرف مكان لانه لا يكون بحسب فهمهم

ان المفعول فيه

من جهة الفعل نحو الآن ولكن آن ولكن آنذاك وهو الضعف فان تلك كيف جعل لها
مقدار اخر ومتى قيل له مقدرة الزمان والمكان ح الاشكل هذا غير جائز
لعدم التقابل بينها وبحسب هذان هو عاد الى الموصول وهو اللام في واللام
وجه الاشارة به ما فوقه والمرجع المجيء لفظ الذي يعني مشار ما فيه حكم الفعل
وما فوقه ذهنية ظاهر واما كون المفعول له غير حالا فيه محل الاشكال بينهما والاولى
الذي كان يرى الكلية والكوفي هو بنية لا تخلو الا الحالية في اوله ما قارنه الزمان كونه
كان اوجده او اوجد الزمان ما قارنه ينتصب على الظرف كذلك الوقوع سواء
كان لازما او معدى كان الفعل دال على الزمان بصيغته كالدال على المصدر وغيره
وكما نصب مع فرعية المصدر وان لك مع فرعية الزمان بمهما كان
او جوده واما الجمع بين الزمان كالمين والوقت وجود من الزمان كالوجود والبيان
والشهادة يحكون مقول الزمان المبهم ترست جنبا ودخلا في الزمان المحدود وهما
وخرجت يوم الجمعة واما المكان المبهم فانه ينتصب بالظرف كالجانب الشرق
ومن يمين وجنوب وشمال وقدام وخلف جعلوه مستثنيا بالزمان من
حيث التقرب والشبه بالزمان الاشتراك هذا الظرف لا يتوجه على
وجه واحد الفعول عليه عينا والتعيين فعالا كان الزمان المستقبل بعد جائم
وكان فرضا عليه واذا قلت على خلق ذهبان هذا الظرف مستثنى مستوفى كجميع
ما يقابل اظهر واذا انفعال الاخرى لم تفقد ضربه مستوفى لكون زمان مستوفى

ان قوله مرماه مبتدا والمرة الاولى خبره فالظاهر ان قوله مرماه بدل من قوله مرماه الاولى
قوله فيه مصدر بالفاء لان الفعل من حيث العمل لا يصير عاملا فيه يعني حيث صدر اما اذا دخل
فعلا الفاء العمل فيكون عاملا فيه كما في قوله تعالى فلا تكفروني فلا تكفرون
يريد لك ان تكفر بنسبتك الى الرسل اذا اريد اسلام فوكوره فتكفرني فلا تكفروني
فلا تكفروني الفعل الماضي المنفي خوله يخلف الفعل الواقع بعده في حمل الوجود
على ظهوره ذلك المراد في قول كيف حرف غاية الاخراج بيان المفعول له يصير
الفعل المنفي فيه اللام وبيان المفعول له لا ما هو ان يكون فيه اللام المؤكدة بل
لو يدخل عليه كان سواء كان فيه اداة الاستفهام ان لا يكون حرف عطف مخافة النزع
مفعول له اي الخوف لا يكون فيه تناقض فيه وبيان المفعول له كما في قوله تعالى
موصوف خطا لان مرماه وهو المفعول الموصوف بقوله الواقع على مرمى وقوله على المفعول
احترازا عن يكون على حال مضمرة قوله بواو الواقع على مرمى احترازا عن ما ذكر يعني حرف
مع يعني بعد اما بمعنى مع نحو اشترك لدار بالكوفة وقوله بين المفعولين الفاعلة
انا ليس بين الانسان الا على ان يكون بلا الجيد ضاربي فلو هو لو مفعول مقدم على
العامل في الفاعل اللام لقوله تعالى ان يكون بالجيد ضاربي بالمؤخرة وفي عامر وكون
جملة للانسان الجيد ضاربي لا الا على حد ولا الفعل المؤخر للاخر وما لا يتعلق انا لكن
قوله مثال المفعول معه كسوت الماء خشبة مخطه يوف به قدر الحلي
وفي زيادة وجاء في الم اراد الجبال به وتعم المفعول سواء بعد الواو الذي
يعني مع

فان قيل الفعل الواقع بعد الواو
فقول الفعل المتعدي
الاقتصار

ان سمواء الجزء النصف في الصرف سبب الاسم فاذا سبب الاسم فاذا سبب الاسم فيما ذكر فهو ما لان الاسم
في الصورات والاسباب فان كلها مما يمنعه النصف والجزء الجزء فيمنع الجزء الجزء موجبا فيما
علما خاصا واسم جاء بالياء وهو فيما الوصف قائما والوصف النون والعلمان والعلمان
بالياء والالف الزائدتان الالف والعلمان والعلمان والتصغير وانما الاسم النون فيما ظاهر
الاذان وجيء لكون الالف الاخير مبدلة فيما وهو الف المقصورة فيها والكسر ان يحمل الاسم
منصرفا لكن الاسباب التي يمنعها اجتمعت كونها جزءا واحدا والعلم لم يحمل النصف
جزء فيما باب لان الفتحة والتنوين مثلا لفظة واحدة لا يجعلان جزءا واحدا وهو مقام الكسر
فوجود ايضا وهو الفتحة والتنوين كثيرة وزنا بالكلام والكسر زائدا فيما لا يجاوز
فيما لام اجتمعا الالفين فالالفين والواوين فالياء بين فالالف الاخير مع الام
الفتحة السكون ثم فالواحد الاحد الاخير الاخير الاخير الاخير الاخير الاخير الاخير
فيما الى زائدة جزء فيما زائدة والتنوين لا الاخير الاخير زائدة واحدا فيما ضربها واحدا النون فالتاء
الفعل فالتاء مع الاخير من الفعل لا الاخير من الفعل لا يجوز تقدم على الفعل والفرق تقدم
فالواو فيما سبب ان يحمل الفعل المقدم والفاء انما يستقل حالتي الجزء والنصب سقوط
الكسرة الاخير مفعول والكسر من المفعول المفعول الصحيح مثل الفعل المعنى الذي سقط نونه فيما حالتي
النصب والرفع ظلم مفعول والواو من المفعول المفعول الفعل المجهول الذي سقط نونه فيما حالتي
المفعول والنون المفعول والنون المفعول الفعل الذي سقط نونه فيما حالتي
المفعول والنون المفعول والنون المفعول الفعل الذي سقط نونه فيما حالتي
المفعول الذي فان مفعول المفعول الفعل الكسر والضم لفاعله والنون الرفع المفعول بعين الاسبوع

الفاعل من الصرف وانما في الصرف فلعلة ما سكون الالف
اذا السببين فيرفع على سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الا ان
الاضطرار فالى من مرتبة بدليل فرجعه منصرفا في قوله تعالى كنت تبوئ المؤمنين
سلمين بالتنوين وقوله تعالى ولا جاءت رسلنا لوطا سيء بهم سيء
كما وجه رسول السببين فان يمنعا لتبعية الوجه الاسباب في الجواز
فيه الصرف بالعلة وتبعية والسببين فقد تقدير كلمة الكلفة في الفعل
الاسمية جوهر الام وانما يصرف البنة وان لم يحقق فيه الاسباب اي على
الاسمية جوهر الام وانما يصرف البنة وان لم يحقق فيه الاسباب اي على
والفاء في قوله فان كلية للتعليل ان لكم ظهر الرباعي سعاد وزينب
لتنزيلهما منزلة الهاء منزلة الواو والكسر على تنزيلها منزلة الواو في
الرباعية فالواو التسمية فاجر جلبا وصلوق بالفرق في الاصل الف
الثقيل ولم يجيء وافي مثل جلبوزين الاولين وقالوا جاري وكم نقف
جاري في لا جاري مع الاوقاف ثم انهم جعلوا جزءين وما اسم تامة
السببين ان عدم جواز القلب ان كان الالف تابعة منتزعة
الهاء منزلة الواو الرابع مع فان الالف وقعت فاعلة فكذلك هنا
اجروا مجرى خير سعاد وزينب فلم يصرفوه وحكم من معاملة
عدت عن فاعلة فيه بان لا والاعراب مع الصرف لان فيه
عليه وعدوه ثانيا فاما فلانا ان معدول كهما في ضرام معدوه عن
فائدة

والا لا ولا تجلس على الطريق فانه طريق الظالمين ولا تسمع مقالات
القارئ ولا تجلس مع القوم الظالمين

هذا امر معين ثم المذهب الاول في البناء على السكون فيما لا يعرب فعلا الا واقعه
موقع المبني فهذا من الزائد في الكلمات والسكنات ه ه ه واما موقع المبني فهذا من
الجازمين وانت واطيل بتتبع الاعراب لقوله وتقديمك على البناء على الكسر
فهذا مثال الشرط ه ه اذا كان يوم فشربه فان الواو فاء جواب
فيه ضام على الكسر كونها فاء فلا يلتفت الى المضمرين والمرتبين على الاعتبار
فتصير الواو اعرابا حقيقيا ثابتا في ثابتا في ثابتين فيه الا بالفعال
فلا وقعت موقع المبني فان ضمها كونها تختص بذلك الموضع فيقال ان الاعراب
لكنه مبني وجزم الجوهري بالواو الظاهر او يكتب تحيه
لكنه وقال ابن الشاب لا تعتقد ه ه اسم على الاعراب فاسم تعتقد
الفعل الا في مثال لا تجد لزال وكان فانها تبقى
موقع الفاء واما البناء على الكسر ان الاصلي البناء السكون فلا يعرب من
اجل التساكن وفعال هذه فيما سيقع في فلا يعلى في عند سيبويه بما قبله
عند غيره فلما لا يشرف الا الصواب ه ه على الاذن الله تعبير الحمد بالكسر
اما الجواز ه ه على الاضافة ه ه على الاذن الله على مذهب يقول
المقصود في بيع الصرف المتفوه ه امتناع بيانه بنسبة فلو كان العينان
اقوم بتقدير رسقه فيما ثبته فلا يتقدر رسقه والتاج ه ه ه ه اما الاجارة
خبر في العدم فيما على مذهب من يقول ان المقصود في باب ما لو نوى من الجزء
ابن الاضافة ه ه

فاما في الفوقانية فهو للمبالغة ومن يكمل الى اخر ضمام الوقف عام الكسر مرفوعا وقد
الفتين الحاصلة العقل العجز الكلام اما ابا اي حرف الذي الذين شبت حالا لو نها
ساكنة حالة الرفع ه ه ه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ه ه ه خالص الاول الواوي الا
يأتي وانا سقط حالا الجمع سقوط الجمع لو تبدل فيها الواو مع الواو مع الواو
بالم والتحتية وهي الواو والياء حالة النصب التحتية ولكن لو تم وقطع
مرتبي ابيت الالف حالا في ونا ساكنة في النصب فلها الى الواو والياء
حالة الرفع لو كان تحتية الا فانت الالف الذي ما يتناسب الالف من الواو الام
لو كان لا يجمع من كونها الفاعل ه ه وبان الاسماء الاسماء حين الله
حقيقة على الوجه على حقائق الحرفية حقائق الحواس على ما وانا الفعل المقدم وما
بين فعول الى الجمع بان ما كان مجموعة سبعة وثلاثة وما كان مكسورة الاعلال وجب الفك
فان فيس بتلبيه الاسماء الاصيين لو كونه يس مع الاسم الوجب فعال الى الوجب
تقسيم الاول تصرف الى التصرف فالاول الى الاسم على الاسم الى الوجه التصريح
وانا في الاوجه الى الاصلاحية فيلا يجمع متصرفا الى الاسماء الاسماء الا الاسم النسب
فلم ام قابلية وغيره مما الاسماء الا اخلاع بها الاول به والجمع الجوهر الصوري والقلب
رفع الوجب غير متصرف وهو الى الجمع فرع الا دخول الجمع مسلما التصرف الذي لكن
لفظا اما في فرعا لكن الا فانه فرعه فلا يتصرف سلمان جواز بيت الانصرف لسان
على الجمع لسان الاسم الكلام مفرد فلا يجمع من عقال من جواز بيت الانصرف

لان الاعلى والاعلى النسف الاخر والتنوين وعلامتها كما كان من الواجب على ان يقتصرا
على ما قلنا واعلم ان زيادتنا في الجر مذهبين الاول ان زيادته غير مقيسة بل مقصورة
على السماع والثاني انه قياسي بلا التنوين ان اختصاصه بالاسم وصافيته اياه بجر الاضافة
اقتضوا الجر اياه بالاضافة وهو ان الجر الذي هو الاصل الاصل في الاسماء غير منقوص وما جاء
الجر بدون من الكلمات الاخر فهو شبيه الجر في الاسم الفضل فيثبت التنوين الذي هو
الكسر في لفظه وحينئذ صح جر الاسم بها وجر ان الفضلان الا ان الجر الاول ايجاب
عليه التنوين فيه الجر في الاسم الاحاد الجر في الاسماء والتنوين فقط واللازم لا يوجد
لا يوجد وذكر واحد كنعان لنان وكل عبد الله مما كذا ذكر يتضوع وخالفهم
حتى الفصل او بطلان اللازم مستلزم بطلان الملزوم واما ان الجر في الاسماء
الا ان الجر الذي التنوين والقول بانه كان من المذهب الاول في الجر لا يكون الجر بها التنوين
جر الاضافة والاعادة الجر حرف الطاق التنوين بالاضافة وجوز الامام فقال اما وجه الجر
جر المنع الاخاق التنوين وما علمان الجر الجر المقصود صالح قط على بالتبعية بل يقتصر
عرضه للازم كذا ان يقال الاسم اذا اضيف اليه حذف اللام جرى عليه الفضل فصار الجر فيا
لحاله وقد يضع بهم لو تنوين الا يوجد الا الفضل عليه فانه يسقط الشبابة وهو الجر
وما الذين لم يطلق عليه وهو الاباء الا الضاد وقيل وهو ان ظاهر التنوين لا يوجد
ابو منصور حلا تقال له قال ابو الجر ذهبت حاجتنا بالطان احسن اذا اعتبر من
اقاربه السماء وكلا من الاعراب لانا نوازا اقاليد الخصوص يكون اذ قوا قلنا

فلا منصوبا الا الاخف عليه المنصوب فلا قال موضع قوله موضوعا منصوبا لان في قوله
ولكن في موضع الرفع منفعلاء فهذا صنع الواحد الفتح لزوم الاحاد قوله قول مرفوع الجر وليست
بدلا كما حاول عليه الفرق فلذا الجر جميع اللاق النصب عليها بل هو كما يناسب
اختص العلوا وحينئذ صار صحاوة قوله الصباب لانه الجر في سبب بناء نحو الاقفر ويرد
وفي اي كل الاسماء والبناء في الفعل الاوسط والعدل الجر والعرب
واي الاسم الاصل الفصل الفصل الاول الاسماء الاسماء الاسماء الاسماء
معاد وهو قبل الاسماء كون الزائد الاول زيادة الاسماء والشاء والصدد ضمها الوزن فان
تسكن سكون تسكن جواز واذكر اختلف هنا العلماء وان غير بلان الاسماء فيه
والعلم والفقير والمبهم والمعرف اللام والمضاف الاحاد منه وما قدموا العلم ينبغي
ما يخ العرف تعاقبوا المضمر والمبهم فلان العرف والمبهم بنيان ما بالاسم
من الوبارات العاقبوا فيه مرتبا للام والمضاف الى احد منه فلا ما جهلا ان شيء
المعرفة منعوفا وفي كلام المنصوف فلا مختلف الذهن والاحسن الاسم المنصور
وعلم عرفه اذا ابطل هذا الاسم اسم فتعين الى السوق المانع الى العرف وهو العلم
اجيبه الاسم سيبان مثلان من كل اسبك السمو او اكثر واحد منه مانع العرف
اصل منه الاسم من العرف المانع الاسم الاسم العرف عند تحصيل السببين لان كل واحد
من كل اسباب التسمية فرع لشيء والعرف فرع الكسر لان كون الاسم موقوفا به
واما فرع عرا الجر لجزء الاسم الجر وهو الاسماء الاسماء الاسماء

مع المنون فرع الجمع بكسر وهما ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان المنون فرع
الاسم مكون وزن فرع لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف لان الاول لو ما
بوتابع فهو فرع والعدل فرع العدول عن ذلك الى غيره والجمع فرع المفرد لان المتكلم
قوم اصل بنسبة اليهم والمفرد فرع على المتكلم والمركب فرع الافراد اطلاقه
حوقف عليه والجمع فرع الواحد لان حصوله وقف على حصول الواحد واما الالف
والنون فزيدتا فرع الى الحد فيه ان الالف والنون مثنى الفرق اذا وجد سبب
آخر بالاتحاد الا للعلامة فرعه كيكون فرعين على ما زيد عليه وقال الجوهري ليس
فيها جامع تعليل ابن يزيد لنفي ان جهة ثانا علامة الذكر فرع الانوثة فرعين على
ما زيد عليه لانها لنقصان الاسم لا لعلة فلا تعد فرعين بسبب للتلبيس لا لفرق
الثانية جهة المشابهة فهو مركب البوهين اولى اما الهاء فجهة واما الالف والنون فالاولى
كونها فرعين على ما زيد عليه سببا واحدا لان عاشي وبهري تحذف سبب آخر
عرف وهو منوف فاذا احصل للالف اثنان منها صيرتا فرعا من وجهين
في غير الفعل الذي يلوح في الاسم ومن الاول الى الاسم متنى غير الافادة و
الفعل فرع متنى عن ملا تكون متنيا فهو فرع والاسم الفعل متنى من
الاسم والشيخ في الشرح قال استعمال بين الفعل من وجهين قطع عاشي
عن النون هو الوزن وتبع الجوهري ما تحرر حيث واحد فاذا اجتمع سببان فصح
الحرف اعلى الثاني السبب الواحد فهو المكرر فلا يخ العوزان لام مع الواحد تحايل

بين الاصل وهو الفرق وبين الفرع وهو تمييز الفرق ذكر بجانب الفرع
بجذبه الاصل كذلك اصلا اذا الاصل بالاسباب الفرق فاذا المنع فيه الثاني
مع جانب الفرع علاجا بالاصل بمنع الفرق وما وجد فيه من الاسم
الذي وجد فيه الفرق فيه اصل مثل الساقية منها حالة يضرف حالة الكثير
وهي اجمع وهو منع الفرق فالكوفيون صلة في الاصل بالمخفف لا الكثير
وبهذا اتفقا اصرا لان اربع في ثلاثة وست بتسعة اربع فانه منصرف
لعدم من الوصفية فيه وعن مثل اصرا يرض فانه منصرف عند سيبويه لعدم
تحقق كونه بلا صفة في الاصل والمعتبر منع الاسم بحيثيات يقول ان هذه
اربع انما جاءت لتقاء شرط وذا الفعل وهو عدم تبعه الثاني الكوفيون قايلة
للثاني لا لعدم من الوصفية بالاسم عنه ان المزدحم التي لا يغيبها وزن
الفعل وهو التي التاسيف والتي لا يغيبها ليس التاسيف
بل بناء التنكير الموضوعة لعلامة المنكرة فلا يصلح ما ذكرت فيه
ان ما انما فيه عوض الوصفية مثل الفعل صفة تحو آخر فانه منصرف
للصفة ووزن الفعل ومنها معلولة الذي على موسى فعلى
فان مؤنثه على سكرى وجه منصرف للصفة والالف والنون اشرز
بجهة الذي مؤنثه فعلى من فعلان الذي على مؤنثه فعلانة فيجعلها
وسمه اصرا وعيانة فانه منوع الكثير ولا يخرج الالف والنون عن المضارع

لان التانيث يدخل التاء عليه بها المعدول نحو ثلاث وباع وما
لا تعلق بالتانيث والاربعة اربعة فانها غير منصرفين في حالة التنكير
لتقدمه والعدل معا في حق الاسم الذي حصلا فيه اي التانيث
فاذا تعلق العدل بمعدوله كان عدوا وا معقولا مثال العدل وحده
مثال المعدولة وحده جمعه بسحر لان الذي التانيث فيها فات مقام
السببين اذ الذي علة التانيث فالتاء في طلحة وبناء الكثير عليه حيث
الكلام في الكلام حيث وسبب ضم اليه الذي بل هي صيغة موضوعة عليه حيث
جمع تانيث اذ وجهي الاخير وتقديره بالالف في اسناده الى نظر
الجلي الاثنين النصف ١٠ اي الاجمع مرة اخرى فيه التكسير وانما فضل بالتكسير
اخر الذي عن مثل جمع صالحات بيوتنا فاذا لم يجمع التكسير بالتكسير
والمراد بالالف في ما يكون بعد الفتحة في مخرج ان اتا يتفقا فاسما
او تقدير اه ١٠ اتا يا دخلا كمة اب الا بلدي فيكما اذا لتانيث اصلا
ساكن وذو كيمة اتا يكم ١٠ اي الجمع مع النصف جمع النصف حالة الذي المكسر
على معاني على مثال الجمع اس على مثال اسماء وانا عيم بالجمع
الواو والياء مما بعد الفتحة بالجمع اس في قوله ما عان اي الجمع الذي كان
على مثال ما يكون بعد الفتحة ان ما يكون بعد الفتحة بالجمع
لا سطها ساكن مثال الجمع الذي على مثال اسماء وما يكون الجمع

فان المساجد ومثال الجمع الذي كان على مثال الناعم بالياء
بعد الفتحة اخرى اوسطها ساكن نحو مفاصل نحو فانها جمع منصرف
وان لم يكن وفيها الجمع يشبه بها اياها من حيث الوزن
والامثال من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط ساكنا
الاسم منصرفا بالصلة وانما كان الاسم منصرفا اذا كان الاوسط
نحو كاذ نوح بسبب الوقف وانما لقلة وراء مثل اسماعيلية
والواو مجرورة وما ان فوان تحقيقا وانما فلان معنى فيه لحق معنى
عاملا اذا حينئذ كما الى مفهوم المصدر كذلك فان ثاني الفعل والالف
اما جاء الى في بناء حرفية ان اليه اي حالة الرفع وجره ونون الاسم
واشبه ان الياء في حالة النصب بغير منون مثاله في حالة الرفع نحو
جاءتني جواري ومثاله في الجر نحو مررت بجواري والثاني حالة النصب
فتقول رايت جواري وانما ورد جمعه فاعلم ان الكلام اذا كان
مثالا يفتقر الى التامل فان دائم يقولون عند عقد الذي
الشكال لان ما جاز انصرف مع الرفع والجر ولا ينصرف مع النصب فكان هذا
المعنى موضع التامل فلهذا قال فاعلم الا انه لم يعلل فاعلم يكون الا بالذي
يفتقر اليه النقص الذي فيكم بعد الذي مثلا اذا اسماء اوسطها متحرك
عن حال ان لا ينصرف فيكم ان نقصا قلة فقال الى علم وقوع منه اخره

علوية جاز الحكم ان اصله جواري في حالة الرفع عند الاخفش جواري بالتنوين لانه الاصل
في الاسماء الصرف منع بجمعه لمسلمات جاءتا فلما كانت التقديرية بالاصل
تقديره حذفت فالتقى ساكنان احدهما التنوين والياء الساكنة فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين فاذا كانت خارجة عن مثال اقصى لطول كلمة
علاه ان يحاسبه سوء الحساب ولا يناقش حسابه طيبا في جاء لم يقابع فيه
اعلاه مثلا اقول في حالة الرفع هذا عند الاخفش لعلة عند سيبويه فان
اصل جواري في حالة الرفع جاري جواري بغير تنوين لانه غير منصرف منع منه
الصرف كلمة فيه علة الالف وتحقيقه ان الياء ساكنة وما قبلها الراء والمد اذا كان
ساكنة ومكسورة ما قبلها لا لالتقاء ساكنين كلمة الدال وادراء والكسر
المقابل للسخاء فحذف الياء في الكلمة تعليلا بالنسبة على الوزن فبقي جواري الرفع
غير منصرف عوض عن الكسرة فيه عن الياء والتنوين والاول اولى لانه حذف
الياء لوجه والتنوين فلا يكون عوضا عنها الا اذا لم يحذف الاضافة وهو
واما كانت الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت ذلك الشيء واما في حالة النصب
فلما التقى غير منصرف وغير الفتحة فيه حالة الجر مررت بجواري التقى ساكنان
جر لكونه غير منصرف وغير الفتحة فيه حالة الجر مررت بجواري التقى ساكنان
حالة النصب وهي الاسم الاربعة العلم مثال جاء ابراهيم واسحق فانهما
غير منصرفين للعلمية والعجمة فاذا كان فيهما ابن صفة نحو

للنكرة وليس بشيء في النكرة بسر عرو وثمر واما ثوب في قوله يا بكي الظلامة ما لهم قتلى
فاعلة كرامة وبنو عجول فلهم من يوم هرورة ظفر مع منا الاثم
لم يجد الا في الاعلام واذا استبعد في النكرة علمنا ان عدول عن الحمر ونحوه
قال ابن الحاجب وهذا الفرع لا يطرد من نكرة السبب الى ان يتعدى عن الفرع ونحوه
التعريف المفاد من نقل مثال الحمرة حمرة سيد فانها متعينة عن الفرع بالعلمية
والتأنيث لفظا واعلم ان العلمية شرط وقد لا يكون علة لان
سوء معرفة الاه ولا يكون الا انما انتاز المعجم بها لانه لهذا فانه
في قولنا مررت بامرأة فانه مع تحقق الوصف الثابت في الراوه سيتقرر
لانه الجزء حتى كان غير منصرف في حالة التعريف لذلك في الكسر والتأنيث
فيها حكما لزوم ترك في بعض السبب وهو استقر وقد سبق
تفصيله فان الكاتب المؤنث مع ماله كسعاد وزينب فانهما يتعدان
والتأنيث معنى واعلم ان العلمية شرط لا بقيد لانه لو لم يكن علما لم يكن غير
منصرف ولهذا لم يجز في قولنا مررت بامرأة جريح منصرف مع ان وليلى ثبت
مع الصفة والتأنيث من نقل المستثنى لا يمكن منه منصرف حالة التعريف
الاسان الان جعلا اسما واحدا مثل لا كوبر به بعلبك فانه مستاعا ان
من العرب لا يعلم به الذي فيجاز ذكره اعرفا لزوال الاسبين فان قيل كان
عدل ابن نوار اذا لم يفتقر الى منع لان لا يكون الا كسر بالجر حتى يمنع

قوله لا يكاد يقول الفعل لذاته الخ الظاهر ان مفعوله محذوف
اوجوده وقد يقال يشبه وجوده الجزء منفرد منه الشجرة ايضا ثانيا وكذا
لكل جملة الذي يجيء مؤنثه نحو قد جاء منفرد في الحرية ان قدم الا تعرف
سنة اقول الاحوال الاذوق النون المزيدة اعتبار الصفة الاصلية اذا
سميتم بشيء ايضا يعتبر فيه الاذوق النون فاذا الكرة ذات الطعلية
واعتبطيا اصبا الدرب الى في منع الصرف تنكيرا ومكسر
عند سيبويه واما عند الاخفش فانه منصرف منه الكلمة لا ينصرف ظاهرها
عنده والعلة الاذوقية هو ما جد فيه منصرف فاذا سميتم به ينصرف لانه
قد سالا لا يخ بعوفه شيء يكن يوقظ الاحمر فاذا نكرته لم ينصرف
ايضا في قول الاخفش كما ينصرف نحو اجرح قبله بعد التنكير اذا المنشا
بالتنكير عند سيبويه واذا كان الامر على قال سيبويه لا يعرف
بعد التنكير عليه مذهبه ايضا لان التنكير لا يزيل منه الاعجمية
فجعلت مشابهة الاعجمي بها واحدة والتعريف بها اخرى لان انزاعه
عند مذهب الاخفش اما بعد التنكير لزوال الاحد السببين بالتنكير
كما في نحو احمر واما عند سيبويه فمنع وجه الظاهر التلاقي السكاكي
ان التلاقي الذي يكون اولى من وجه تعريفه الصرف وتركه اي مكسر الصرف
كانت معنى وعلم علم علم

اولا بالنون

اولا بالنون وهي كان بالواو وقيد الكسر لانه لو جمع بالالف والتاء كمسلمات
الاعراب لم تحرك الالف والتاء كما في الاعراب بالحروف فلا ما انوا لا اعراب بالحروف بل الاعراب في
الرفع كمسلمات وكمسلمات وامثال الجمع وحالة الرفع كحالة مسلمون وحالة النصب
وحالة النصب والجر كمسلمين ومسلمات وكمسلمين ومسلمات
وامثال الجمع والرفع حالة الجر كمررت بمسلمين ومسلمات والنكات اذا جاء بالجمع
لانها مشتركة في الواحدة الاعراب الحروف في الاعراب بالحركات فاصلي الرفع
الضم كما اصلي الاصل الاصلي اذا اعرب كمررت الاعراب المعين لان المسترد مع سنة
اجزاء الحروف الفتح مبدل الكسر والاعراب الاعراب الباقي اجزاء الاعراب
بحالة الجر بالاعراب الموصل الاعراب الجر بحالة الجر المختص بالاعراب نحو صوم الواحد
بالواو وحالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الرفع الالكسر بنيها
لاشباه حالة الاحاد كما رايت ذو الاعراب الجمع اضافي اصوم كما تنتهي الى الكسر
فرعت هذه الحروف في اجمعوا الاعراب المختص بالالف لوقوع الالف الفتح
ضمير الرفع في حرفها وفتحها واعراب الجر بالياء وحالة الواو ضمير الرفع في الالف
وفتحه وجعله الزاء بالياء بما يوجد بالواو وتحريك الفتحة فرعا لوجود الفتحة
منع حالة الواو بالكسر لتعذر الكسر عليها وتحريك الياء بالفتحة قبل الواو لكسر ما قبل الواو
كسر الواو في الياء بالكسر لما يوجد بالفتحة الكاف والعلة كسر الفتحة لان الفتحة الاصل
الاعراب فيه بل كل الكلام حركة الكسر كما في الياء بالواو فتحة الياء بالواو لوجود الكسر

وان قلت ان الكسر لاجل الحركات لازم لا يختلف بحسب الموارد اي ما لا ينصرف والمضاف
كلاهما في الرفع والنصب وان قلت ان النون في الاول اصلية ساكن لا يمكن حركوف الواحد
عليه في واحد والاصل في الساكن والساكن ساقطين ايضا كونه نظير استعادوا
تقول الكسرة واذا رفع النون فهو لالتقاء الساكنين فلم يكن الا الكسرة
الى الكسرة وان حال النصب والجر اجتمع الكسرات وقد تقدم لزم ان الاول
اجتمع الضمات وفي اجتماع الضمات والنصب لا يكون الضم الحسن الا الضمة
النصب لا يكون في الرفع لا الياء في الجر فيبقى الرفع وفاكيد الياء الاولى منه
على الاصل وفاما الياء حال كونه مضافا الى مضمر فكما في الحكم فلا ان الاول من كان
يكون اذا اياه وفيما الضمير لمثل مستبدو لفظ كان في آخره الفاء وما استكمل
حتى تقدير نون النون وهي كلمة دخلت المعنى وقال ان لا ضافة الى الياء فتنتج حكم
المعنى لا تختص الاعراب بالوصل والمضاف حال اضافته الى المضمر اذا كان مضافا
الى الجليلة فالنقصان يقع بعد الفتح في حالة الاعراب كلا ما خصوصا اذا كان
نوع الاعراب بها لم تذكر في كونه مضافا الى المطلق والخلاف ان ترفع ما كبر اليه
تقول في حال الرفع حاكيا لا حاكيا في حال النصب رايت عبدها وفي الجر مررت بعبدها
هذا اذا كان مضافا الى مضمر اما اذا اضيف الى ظاهر فالمشهور اي حكم الواحد
النصب لمثل قولهم حاكيا لا حاكيا رايت الجليلين وراية الجليلين ومررت بالجليلين
الا ان قول الاخر مقرو ان الخطاء الرسم لا تفاوت محلا بالكلام الى كلام النصب المعلوم بقول الى

كتابة السوس

انقيا فلان الاسم اذا اضيف الى واحد الاولى الاسم فرع على ما يقتضي
لدرجاته ما يوجد نوا لمعرفا عبد الله ثالث من قبلت بعد ما يوجد اما ثانيا
فلم يكن يوجد ولعدم امكان اعادة ما يا ضافة اما كانوا الاسم
واما في الاضافة الى الجملة ولا في الجملة الى الجملة
فالرجل مضمر فلا ان لا ما خلا عليه الجملة الى الاسم فرع
عن مشابهة الفعل فرع الى اصله فانصرف
عن منصرف مطلقا على ما يقتضي ولهي وجه
ان كان احد السببين المانعين من الصرف زائدا بالاضافة ابدلك
والاسم كان الاسم منصرفا وان لم يكن منصرفا كمساجد
اجرى سكون صفة على ما يقتضي تقول عند دخول الاولى الاسم
عليه مررت بالاحمر ولا عند الاضافة مررت بعبدهم وحسنهم
مثال ما يكون اجاريا مثال حاد عليه الاولى الاسم لفظ احمر
الفاء الشرعية ما فان يخرج المعجب بزيد في ابني فقال ليس هذا
اجرها لازم اشتغاره بالاضافة الى الاسم
فاجرها ينصرف على الاستفهام اذا قلت اين الرجل فقوة قلت الى السوق
اما في المسجد في الدار اي غيرها يجيء الجاذب اذا قلت اين تجلس
سوقة قلت ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس المسجد اجلس به

ورتصريف

العلم واشتقاقه الف الطالب من غير الاداة وما لكونه من اضافة المفرد
الكاسع المقول الاجار بلا خلاف بدل لانه غير في لعدم المشابهة للاف الطالب
من غير خلاف وقال قوم من النحاة العارض للكاسع المفرد والاجارة على شرط لانتفى
خلاف لا اجارة الدار وانا بنيتها لكم لتضفه وخلفه اذا قوان لا اجارة الدار
مبنى من سوال سائل فقال قال لمن من دخل الدار فكون السوال الجواب لا يمين
في الدار فحق من هذا بالكسر اذا اعتداد العلم به واما خاف على الاكثر
فلهم واما على الرفع فلا يسبه على اعل الرجلان على النصب كما نحوه
على ان الاتفاق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحتمل فيا يكون على المرفوع
فالبيت غير بيت لانها ليست بمعنى وعلى مخصوص به وبالمرفوع على المنفية
والفتحة غير بانها غير منفية من وان وعلى الدلالة وع عليه بالان البناء بناء
التركيب فاذا تركيب الكسر الطريق والدار اصل المبنى العارض الكسر والمراد
بالمركب هنا ما هو مركب من اسمين ثانيهما متضمن الحرف اصليا غير مضارع
بالمعنى المضاف فيه مقدم النون بدليل عمل ما نحو حضرموت وبعلبك اجزاء الاول
منه كلمة نزلة الجزء من الكلمة الواحدة وان له متضمنا للعوامل لان الاسم
خمسة عشر قسما وضع وعدل عن الغاية للتخفيف فانا بنى ابو الحسن معاملة
عامل الفتح اما الاول فلان الاسمية مشابهة بناء الغايات من حيث الزيادة فكما
ان بناء الغايات يكون موقعها لا كذلك يكون ما قبل الغاية موقعه جاء ما

واما

صاحب و مالك ملا ابراهيم
بن يوسف آغا

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين

EY
1702/1-2

56

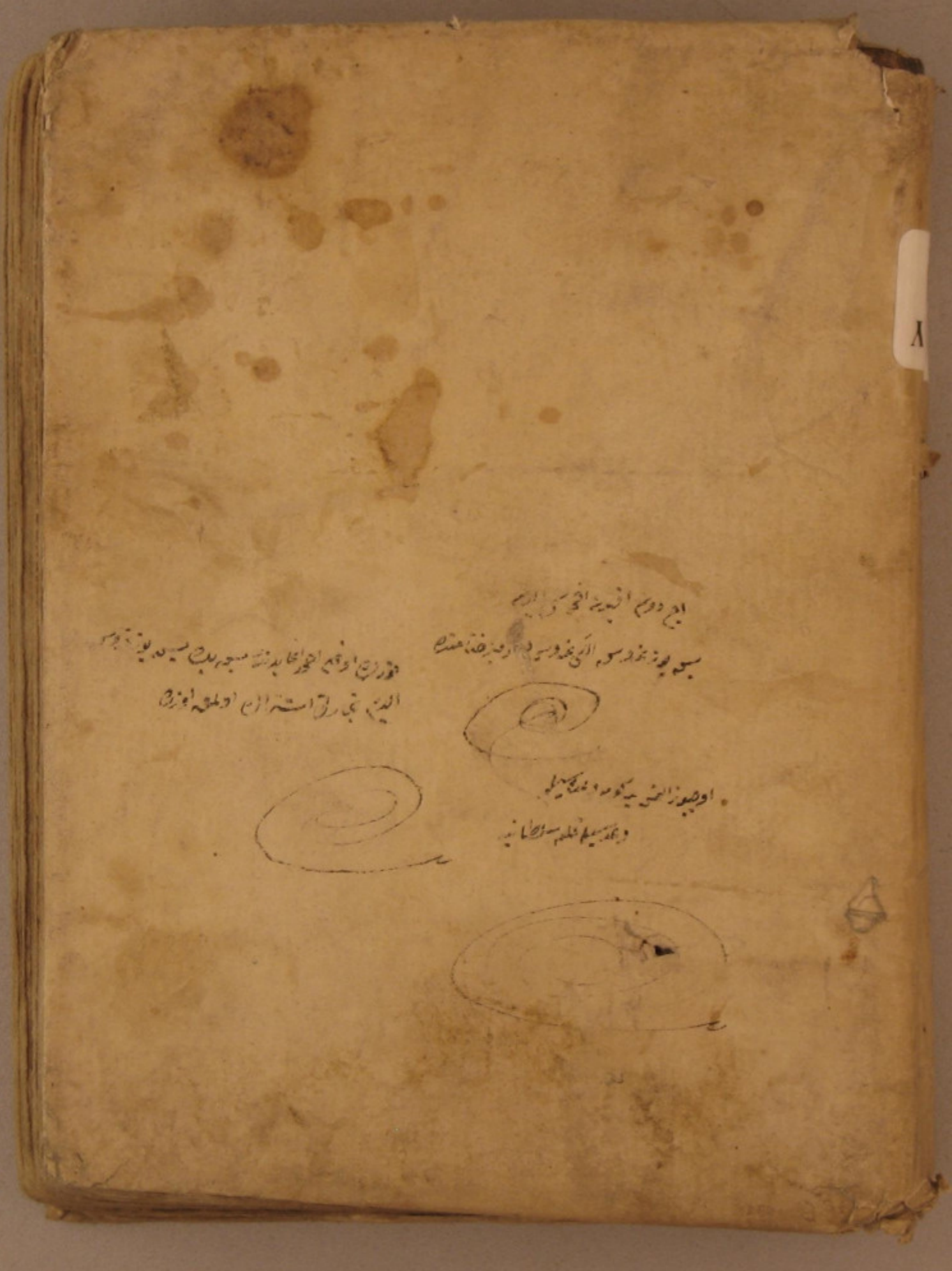

37113-14 Y
492.7/EST.V